تاريخ المغرب الحديث

من نشأة الدولة السعدية إلى حدود سنة 1554

عرف المغرب نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر أحداثا حددت المسار الذي اتجه نحو قيام الدولة السعدية. المحدد الأول هو ما عرفته الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط من نهضة ويقظة حركت في الدولتين الإيبيريتين إسبانيا والبرتغال رغبة لاحتلال المغربي الأقصى. وهي رغبة تخفي الطموح للتحكم في الطرق التجارية الجديدة على المحيط الأطلسي، حيث أن هذا الأخير كان طريقا بحريا جديدا للوصول إلى الشرق والهند. وأما المحدد الثاني فهو التشظي الكبير الذي كان عليه الوضع السياسي في مغرب نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر. فمع ضعف السلطة الوطاسية ومهادنتها للبرتغاليين، تشكلت إمارات مختلفة على طول المغرب، كإمارة علي بن راشد الذي اتخذ من شفشاون قاعدة للجهاد ضد تحرشات الإيبيريين. وحكمت أسرة العروسي في مدينة القصر الكبير. وإلى جانب هاتين المدينتين لم يتوان الأندلسيون عن تشكيل إمارات لقيادة الجهاد، ويتعلق الأمر بالخصوص ببني المنظري الذين توارثوا الحكم في مدينة تطوان وعرفوا بحملاتهم الحربية ضد الإسبان والبرتغاليين. وقد عاود بعض الأمراء المرينيين الطموح لاستعادة حكمهم، فظهر منهم في المغرب الشرقي بدبدو من دعا لنفسه وهو الأمير المريني محمد بن أحمد. كما استولى بعض الهنتاتيين من المصامدة على الحكم في مراكش وتذكر بعض المصادر أن إمارتهم توسعت حتى بلغت المحيط الأطلسي.

وفي ظل ظروف التجزئة السياسية التي جعلت هذه الأطراف تميل أحيانا إلى مصالحها وتهادن الاحتلال للاستقواء، ومع الخطر المحدق للغزو الإيبيري؛ لم يكن بد من الالتجاء إلى تشكيل كيانات جديدة. وبالفعل فقد كان لتغلغل الحركات الصوفية في نسيج المجتمع المغربي وتمتع شيوخها برأسمال رمزي متعال دور أساسي في استجماع الكلمة في المناطق الجنوبية بسوس من أجل قيادة الجهاد وتحرير البلاد من الأجانب. وحتى قبل أن تظهر الدولة السعدية كان لرجال الطريقة الشاذلية الجزولية دور في استتباب الأمن نسبيا في المناطق الجنوبية، فالشيخ الذي قصدته قبائل سوس في البداية لمبايعته واسمه محمد بن المبارك الأقاوي كان يفرض الهدنة على هذه القبائل في أيام معينة من كل شهر سميت بـ "أيام سيدي ابن مبارك"، يقول ابن عسكر :"وضع أياما معلومة في كل شهر يسمونها أيام سيدي

محمد بن المبارك لا يحمل فيها أحد سلاحا ولا يقدر أحد على المشاجرة فيها (...) وذلك شائع عند العرب والبربر من أهل سوس".

لقد قصد وفد من قبائل سوس الشيخ محمد بن المبارك في "أقا" لتقديم البيعة على الطاعة وقيادة الجهاد ضد احتلال البرتغال لعديد من المدن والمناطق الساحلية، خاصة أن هذه الدولة الإيبيرية استطاعت أن تتخلص من المنافسة الإسبانية التي كانت تعرقل بسط سيطرتها بعد معاهدة سانترا سنة 1509 والتي بموجبها عُد المغرب حقا للبرتغاليين. غير أن الشيخ الأقاوي امتنع ودلهم على رجل شريف النسب من منطقة "تاكمدارت" ببلاد درعة، وهو محمد بن عبد الرحمن. وكما يذكر الإفراني في "نزهة الحادي" فقد تلقى الوفد السوسي أمر الأقاوي بالقبول وأرسلوا إلى محمد بن عبد الرحمن ليبايعوه أميرا عليهم، يقول :"فقد بعث له فقهاء المصامدة وشيوخ القبائل واستدعوه إلى تقديمه عليهم وتسليم الأمر إليه، فلبى دعوتهم وأجاب رغبتهم".

تم اللقاء الأول بين محمد بن عبد الرحمن وائتلاف القبائل السوسية في قرية "تيدسي". وقد اشترط محمد بن عبد الرحمن حتى تكون مشاركة هذه القبائل في تسيير الشؤون فعلية شرطا أوليا؛ وهو مساهمة كل قبيلة بعشرة رجال مدججين بكامل أسلحتهم وعتادهم. وقبلت القبائل هذا الشرط واجتمع لدى محمد بن عبد الرحمن 500 رجل، وهو ما يعني أن عدد القبائل التي بايعته بلغ عددها خمسين.

لقد شكلت هذه البيعة تأسيسا لشرعية جديدة في تاريخ المغرب، فبعد أن كانت العصبية القبلية هي التي تتحكم في الشرعية الحاكمة في العصر الوسيط، نجد أن الانتماء إلى الشرف سيشكل أساس الشرعية في العصر الحديث بالمغرب، يقول الإفراني :"إن كلمة الأشياخ قد اتفقت على أن أبا عبد الله محمد القائم إنما كان نهوضه بإشارة من الصالحين وإذن من العلماء العاملين، وكفى ذلك شاهدا على صحة نسبه الشريف، وإلا لما حضوه بالإمامة العظمى التي لا يمتطي صهوتها إلا شريف النسب". وتشير المصادر إلى أن الالتجاء إلى النسب الشريف كان بقصد قطع الطريق أمام التنافس بين القبائل في سوس. ولهذا فمعظم المصادر تشير إليهم باسم الشرفاء، بما في ذلك المصادر الأجنبية، وقد كان الحسن الوزان حين يتحدث عن لقائه بأحد السعديين في الفترة التي كان بالمغرب يشير إليه باسم "الشريف" كما هو مذكور في مواطن عدة من كتابه "وصف إفريقيا".

وتذكر المصادر أنه بعد مبايعة محمد بن عبد الرحمن بوقت قصير قام بإعلان ابنه الأكبر أحمد الأعرج ملكا أو "ملك سوس"، ولعل مرد ذلك هو إدراك محمد بن عبد الرحمن لما يمليه واجب قيادة الجهاد من شباب وفتوة، وهو ما كان ابنه أحمد أجدر به وأنسب. ويظهر هذا المنزع من تلقب محمد بن عبد الرحمن بـ "القائم بأمر الله"، ويعني

ذلك أن محمد بن عبد الرحمن كان إشرافه دينيا، بينما كانت لأحمد الأعرج القيادة العسكرية والسلطة السياسية التي يفرضها واجب الوقت. ومن هذا التحديد يمكن أن نعين التاريخ الذي تأسست فيه الدولة السعدية. ففي كتاب "المصادر الدفينة لتاريخ المغرب" لهنري دو كَسْتر نجد وثيقة مؤرخة بتاريخ 5 نونبر 1510، وهي عبارة عن رسالة بعثها البرتغالي إيكناسيو مارتينز إلى الملك إيمانويل الأول، مما جاء فيها أن :"المولى محمد قد نادى بابنه المولى أحمد ملكا على سوس وأنه قام بتنظيم قوات سوسية"، وهذا يعني أن التاريخ التقريبي لقيام الدولة السعدية هو سنة 1510.

وبمجرد أن اعتلى أحمد الأعرج سدة الحكم في المنطقة الجنوبية من المغرب؛ سارع إلى تدبير الموارد المالية التي تمكنه من تمويل حملاته العسكرية الجهادية. فتذكر "المصادر الدفينة" أن أحمد أعطى لبعض التجار القشتاليين حق احتكار سكر سوس مقابل مبلغ مالي يقدر بستمائة ألف كروز أدوس. وبعد سنة من توليه للحكم قاد حملة ضد حصن سانتاكرور في 8 غشت 1511، وهي الحملة الأولى التي دشن بها جهاده الرامي إلى تحرير وتوحيد البلاد. وقد اعتمد أحمد الأعرج أسلوب تضييق الخناق على المراكز التي احتلها الإيبيريون عبر استراتيجية ثنائية : من جهة تركيز تواجده في المناطق والثغور القريبة من المناطق المحتلة، وهكذا فقد احتل مجموعة من المناطق مثل منطقة تاركوكو الواقعة في الشمال الشرقي لسانتاكروز، ومنطقة أزرو التي تبعد بثلاثة أميال على الحصن، وجعلها الأعرج قاعدة عسكرية لمحاربيه. أما الاستراتيجية الثانية فهي مراقبة الطرق المؤدية إلى هذه المراكز ومنع الأهالي من التعامل معهم بإيصال الإمدادات من مواد غذائية وغيرها، وفي "المصادر الدفينة" رسالة من أحد مشايخ سوس هو الشيخ سعيد إلى الملك إيمانويل مؤرخة بشهر ماي 1517 يعرب فيها عن أسفه على عدم تمكنه من خدمة البرتغاليين بسبب تلك القبضة الحديدية لأحمد الأعرج والذي لم يكن يتوان عن إحراق بيوت من ثبت تعاملهم مع البرتغاليين.

عرف العقد الثاني من القرن السادس عشر محاولات كل من الإيبيريين والسعديين لبسط النفوذ في المغرب. وقد تم التمهيد لهذا الواقع منذ القرن الخامس عشر؛ فالبرتغال كانوا قد احتلوا ومنذ القرن الخامس عشر عدة ثغور، مثل احتلال سبتة سنة 1415، ثم زحفوا إلى القصر الصغير سنة 1457، وقد سعوا من احتلالهم لهذا الثغر جعله منطلقا لقيادة حملة إلى مدينة طنجة، وقد تحقق لهم ذلك سنة 1471 حيث احتلوا طنجة وأصيلا معا. وقد كان لتخاذل المرينيين في الجهاد أحد الأسباب الأساسية التي مهدت الظروف للدعوة السعدية. فبعد خمس سنوات من احتلال سبتة قُتل أبو سعيد عثمان الثالث المريني سنة 1420. وبالمثل سيُقتل آخر سلطان مريني سنة 1465

وهو عبد الحق المريني، بسبب الحظوة الكبيرة التي كانت لبعض اليهود في دولته. وهكذا وجد السعديون الظروف مواتية لتقديم أنفسهم كبدائل سياسية. وقد زادت انطلاقتهم الجهادية النشيطة في تعبئة الناس إلى صفوفهم. ففي الوقت الذي قاد البرتغاليون حملتين فاشلتين على مراكش والمعمورة سنة 1515، نجد السعديين سنة بعد ذلك يحررون مدينتين مهمتين في سوس وهي تارودانت وماسة.

غير أن توتر العلاقات بين الدعوة السعدية الناشئة والسلطة الوطاسية، والذي أسفر عن وجهه بوضوح يوم امتنع أحمد الأعرج عن إمداد محمد البرتغالي الوطاسي بما وعد به من عدة أثناء حصار الوطاسيين لمدينة آسفي سنة 1517، قد جعل الأحداث تتجه منحى آخر. إذ أن البرتغاليين تحسسوا هذا الصراع وهو ما دعاهم لعرض هدنة مؤقتة مع السعديين وصفقة لتبادل الأسرى سنة 1523.

وبعد تحريره لعدة مدن وإخضاعها لسلطته، اتجه أحمد الأعرج إلى مراكش واستطاع بسط سيطرته عليها في يناير 1525. وتختلف المصادر حول طريقة إخضاع مراكش هل كان ذلك سلما أو عنوة. فالمصادر الدفينة تذكر أن أحمد الأعرج لقي مقاومة من الأمراء الهنتاتيين، بينما يذك الإفراني أن الناس "قصدوه من كل جهة ووفدوا عليه وطلبه أمراء هنتاتة وملوك مراكش".

وقد ساعدت عدة عوامل في القضاء على الحكم الهنتاتي الذي لم يكن مستقلا تماما عن السلطة الوطاسية، ومنها الكوارث الطبيعية وخاصة المجاعة التي ضربت المغرب سنة 1521، وقد وصف برناندو رودريغيس صاحب "حوليات أصيلا" الوضع الكارثي الذي أحدثته هذه المجاعة والتي مست كذلك فرسان الجيش الوطاسي وحصدت أرواح أغلبيته يقول :"لقد اختطف الجوع والوباء أعدادا لا تحصى من الأرواح، إلى حد أنه لم يبق من الأربعين ألف فارس الذين اصطحبهم ملك فاس لمحاصرة أصيلا سوى ثلاثة آلاف بعد أن مات الآخرون مع خيلهم وجمالهم وماشيتهم". ووصف رودريغيس كذلك بعض السلوكيات غير المسبوقة التي حصلت وقتئذ بسبب هذه الكارثة الطبيعية، وهي بلا شك فسحت المجال للسعديين لبسط سيطرتهم بسهولة، من هذه السلوكات أن الناس بسبب الجوع كانوا يعرضون أنفسهم على أصحاب السفن مقابل إطعامهم، ومنها كذلك ما عبر عنه رودريغيس بقوله :"واضطروا إلى بيع أهلهم، فقد كان الأب يبيع أبناءه وبناته، والأخ يبيع إخوته، وهو ما لم يشاهد من قبل ولم يسمع عنه أحد". ونجد المؤرخ دانييل ريفيه يشير إلى هذه الصلة بين انتشار المجاعة والوباء وبين ضعف قوة الوطاسيين، وهو ما يفسر في الواقع سهول دخول السعديين لمدينة ذات أهمية مثل مراكش، يقول دانييل ريفيه

:"هناك أيضا وباء الطاعون 1520-1521 وأبطأ حركة السلطان الوطاسي حتى استطاع الأمير السعدي أن يدخل مراكش عام 1525".

وبمجرد دخول السعديين إلى مراكش قام تحالف سري بين الوطاسيين والبرتغاليين بموجبه سيتم تنظيم حملات ضد السعديين لإبعادهم على مراكش، وثمة رسائل كتبها حاكم آسفي تثبت الحصار الشديد الذي ضربه الوطاسيون على مراكش، وهو حصار خلف الكثير من الضحايا في صفوف السعديين، لولا أن محمد البرتغالي رفع الحصار على مراكش بسبب حدث جعله يقفل عائدا إلى مكناسة حيث ثار ابن عمه مسعود بن الناصر، وقد استطاع الوطاسي أن يخمد ثورة مسعود هذا بفضل وساطة وزيره المولى إبراهيم.

ومن جانب آخر نلاحظ أن السعديين عند دخولهم إلى مراكش لم يتناسوا تلك المرجعية التي كان لها الدور الأكبر في قيام دولتهم، ونعني مساهمة الجزوليين في تأسيس الدولة السعدية والتمهيد لها من خلال التأثير في سكان القبائل الجنوبية، ولهذا لم يكن مستغربا أن يقوم أحمد الأعرج عند دخوله إلى مراكش بعمل رمزي يتمثل في نقل رفات كل من أبيه محمد بن عبد الرحمن القائم بأمر الله وشيخ الطريقة الجزولية محمد بن سليمان الجزولي إلى مراكش، يقول الناصري :"ثم لما ملك أبو العباس المذكور مراكش نقل الشيخ الجزولي إليها ونقل أباه معه، فدفنه بقربه أيضا".

وفي هذه الفترة نرصد أولى اهتمامات السعديين بالسودان؛ ذلك الاهتمام الذي سيبلغ أوجه مع أحمد المنصور. وهذا يعني أن السعديين كانت لهم منذ نشأة دولتهم نية إخضاع بلاد السودان وإلحاقها بالمغرب. ففي سنة 1526 وبعد أن سيطر أحمد الأعرج على درعة ووصول قواته إلى توات؛ كتب إلى أسكية إسحاق أمير كاغو في شأن التنازل عن مملحة تغازى. وأعاد محمد الشيخ بعد دخوله إلى مراكش سنة 1544 مكاتبة أسكية إسحاق في ذات الموضوع.

وتشكل سنة 1536 حدا فاصلا في العلاقات السعدية الوطاسية، ذلك أن هذه السنة عرفت استئناف الحرب بين السعديين والوطاسيين، وحصلت معركة بوعقبة قرب وادي العبيد يوم 24 يوليوز 1536، وقد ترتب عن انتصار السعديين على الوطاسيين ترسيم الحدود بين الكيانين السياسيين، حيث تدخل الفقهاء والأعيان لتحديد مناطق نفوذهما، يقول المؤرخ المجهول صاحب "الدولة السعدية التاكمدارتية" :"تدخل كبار القوم وعقد صلح بين الطرفين كتبه العالم أبو محمد عبد الواحد الونشريسي حيث أصبح الشمال للوطاسيين والجنوب للسعديين واتخذ وادي أم الربيع كخط فاصل بينهما".

أثارت هزيمة الوطاسيين مع السعديين سنة 1536 الكثير من المتاعب لبني الوطاس، ذلك أن سياسة التقرب التي نهجوها مع الإمارات المتشكلة في مختلف المدن المغربية تآكلت بعد هذه الهزيمة، مقابل حدوث تقارب مع السعديين. ففي دبدو ثار الأمير عمر ضد أخيه الذي كان صهرا لأحمد الوطاسي. كما أن محمد بن علي أخ إبراهيم بن علي الذي شغل منصب وزير في الدولة الوطاسية سينتفض كذلك في شفشاون مطالبا بفسخ المعاهدة التي عقدها الوطاسيون مع البرتغاليين. وبالمثل فإن ثورة قامت في تطوان على السيدة عائشة الحرة زوجة أحمد الوطاسي وتولى السلطة مكانها حسن المسن أحد أفراد أسرة المنظري الأندلسية.

ولابد أن نلاحظ أنه مع دخول الأتراك العثمانيين على خط الأحداث، وحدوث تقارب عثماني فرنسي بتوقيع معاهدة سنة 1536، تزايد شعور البرتغاليين بالخطر، وهو ما حدا بهم إلى طلب الهدنة وعقد الصلح مع السعديين. وقد وجد أحمد الأعرج في هذا المقترح بغيته لترتيب أمور دولته خصوصا بعد تحقيقه للانتصارات الأخيرة على الوطاسيين. وقد توجت بالفعل هذه المساعي بعقد هدنة لمدة ثلاث سنوات يوم 25 أبريل 1537.

ولابد من الإشارة إلى أن السعديين اتسمت سياستهم مع البرتغاليين بمراعاة المصالح. حيث استغلوا فترات كثيرة في بداية دولتهم لعقد هدنة وذلك حتى يتسنى لهم ترتيب ما حققوه من مكتسبات. فقبل أن يتفرغ السعديون لمراكش سنة 1525 عقدوا هدنة مع البرتغاليين سنة 1523، وبعد دخول مراكش والتخلص من الهنتاتيين عقدوا هدنة أخرى مع القائد البرتغالي في آسفي سنة 1526 وقد جددوا هذه الهدنة سنة 1527. وفي 25 أبريل 1537 عقد أحمد الأعرج هدنة مع حاكم آسفي لمدة ست سنوات. وفي إطار الصراع الوطاسي السعدي سيحذو الوطاسيون حذو السعديين في طلب فترات هدن مع البرتغاليين، ففي سنة 1538 ستوقع هدنة بين الوطاسيين والبرتغال لمدة إحدى عشرة سنة.

وبمجرد أن انتهت صلاحية هدنة 1537 حقق السعديون انتصارا كبيرا بتحريرهم للحصن المنيع سانتاكروز في مارس 1541. وكان لهذا النصر تداعيات كبيرة، إذ بمجرد أن علم الملك البرتغالي جان الثالث بالخبر حتى أعطى أوامره بإخلاء مدينتي آسفي وأزمور والجلاء عنهما وتحصين مازكان.

غير أنه على المستوى الداخلي أثار هذا الحدث خلافا بين أحمد الأعرج وأخيه محمد الشيخ، فحسب رسالة أرسلها "إنريكي دي نورونا" إلى الملك جون الثالث، فإن غنائم حصن سنتاكروز فرقت الأخوين وحدث نزاع حول طريقة تقسيمها، فبينما كان أحمد الأعرج المستقر بمراكش يرى أن له نصف الغنائم، نجد محمد الشيخ الذي كان في تارودانت يرفض ذلك. وثمة سبب آخر أثار حفيظة محمد الشيخ من أخيه أحمد الأعرج، ويتعلق الأمر بعدم وفاء

هذا الأخير بعرف سياسي وضعه محمد القائم بأمر الله لتنظيم مسألة ولاية العهد، إذ سن مبدأ تولية الأكبر سنا، بينما عهد أحمد الأعرج إلى ابنه وأقصى أخاه محمد الشيخ. ولم تفلح الوساطات لرأب الصدع بين الأخوين، إذ تفاقم الخلاف بينهما حتى نشبت مواجهات دامية انتهت في معركة وادي الكاهرا سنة 1544 بتحقيق محمد الشيخ لانتصار على أخيه أحمد الأعرج والذي لجأ إلى زاوية سيدي عبد الله بن ساسي قرب مراكش، قبل أن ينتقل إلى سجلماسة.

ومع اتخاذ محمد الشيخ لمراكش عاصمة له، كان منتظرا أن تتطلع همته إلى القضاء على الحكم الوطاسي المهلهل في فاس. وقد جرت معركة بين الطرفين في درنة سنة 1545، انتهت بانتصار محمد الشيخ وأسر السلطان أحمد الوطاسي. غير أن خشية محمد الشيخ من أخيه الفار في الجنوب، ثم افتقاده لأية شرعية لدى خاصة مدينة فاس جعله يؤجل الدخول إلى المدينة، خصوصا أن أهل فاس بمجرد أن علموا بأسر أحمد الوطاسي بادروا إلى مبايعة ابنه محمد القصري. بل نراه بعد سنتين يطلق سراح أحمد الوطاسي بشروط؛ منها التنازل له عن مكناس. وكان واضحا أن محمد الشيخ أراد من هذه الخطوة مراقبة تحركات الوطاسيين، ثم جعل ابنه عبد القادر بعد علاقة مصاهرة وزيرا أكبر لأحمد الوطاسي. وبلاشك أن الوطاسيين لم يقبلوا بهذه الشروط التي بدت لهم مجحفة وتروم عزلهم ومحاصرتهم، لهذا انتهز الوطاسيون الفرص للإيقاع بمحمد الشيخ، وقد وقعت مناوشات انضم فيها أحمد الأعرج بقواته إلى الوطاسيين وحقق فيها هذا الحلف انتصارا في ماي 1548، لكن ممانعة محمد الشيخ وإصراره على محاصرة فاس، وكذا اعتماد أسلوب الإغراء لاستقطاب أحمد الوطاسي قد انتهت بدخوله إلى فاس في فبراير 1549 واستسلام الوطاسي الذي نُقل إلى مراكش مع عائلته، لكن كما يقول المؤرخ الجهول :"بعد أربعين يوما من وصوله إلى مراكش قتل ومعه أربعين من رجاله بالسم".

لقد كان من الصعب على محمد الشيخ السعدي أن يصالح أهل فاس أو يغفر هؤلاء تجويعهم من خلال الحصار الطويل الذي ضربه على المدينة، كما كان قتل فقيه يحظى بكثير من الشعبية وهو الفقيه عبد الواحد الونشريسي وصمة في جبين محمد الشيخ، لكن يبدو أن فكرة جهاد المسيحيين كانت تلطف الأجواء بين المتخاصمين. ومما ساعد على تلميع صورة محمد الشيخ هو ما حدث من انسحاب البرتغاليين من عدة ثغور مغربية بعد دخوله لفاس، فقد غادر البرتغاليون مدينة أصيلا بدون قتال سنة 1549 ثم انسحبوا من مدينة القصر الصغير سنة 1550، كما أن "توجيه ابنه محمد الحران على رأس حملة إلى تلمسان إحدى الأدوات الأساسية لتأكيد هذه

الرغبة" كما نقرأ في كتاب "تاريخ المغرب : تحيين وتركيب"، مدشنا بذلك صفحة أخرى من صفحات الصراع المغربي العثماني.

إن طبيعة علاقة الجوار بين الدولة السعدية والدولة العثمانية التي امتدت رقعتها إلى الجزائر محتلةً تلمسان، ومتطلعة إلى بسط نفوذها على المغرب الأقصى قد أضفى طابعا متوترا على العلاقة السياسية بين الكيانين. فعلى الرغم من أن الدولتين الإسلاميتين اتفقا في البدء على تشكيل حلف ضد الدول المسيحية وكان المولى محمد الشيخ يطلب ود الأتراك بتقديم الهدايا إلى باشا الجزائر، إلا أن إصرار محمد الشيخ على استقلال الدولة السعدية ورفض ضمها إلى الإمبراطورية العثمانية قد عجّل بقيام ردود فعل عنيفة من الجانبين. فعندما تقدم الأتراك إلى وجدة نظم محمد الحران بن محمد الشيخ حملة في شهر أبريل 1549 انتهت باسترجاع وجدة وتراجع الأتراك عنها، ثم بعد ذلك تقدمت قوات محمد الحران حتى احتلت تلمسان 9 يونيو 1550.

وقد وجد العثمانيون فرصة سانحة في شخص الأمير أبي حسون الوطاسي الذي كان يراوده أمل استعادة الحكم الوطاسي، خصوصا أن هذا الأخير قام بعدة محاولات من أجل الحصول على دعم من الدول المسيحية، فبعد أن باءت محاولته بالفشل مع إسبانيا، تقدم بعرض مغر إلى الملك البرتغالي جون الثالث مطلع سنة 1552 لمساعدته على استعادة حكمه، وعلى الرغم من أن هذا الملك البرتغالي وافق على مقترح أبي حسون، إلا أن الأسطول العثماني تمكن من أسر السفن البرتغالية التي أتت لنجدة الوطاسي وأسرت من كان فيها. وحينذاك تواصل أبو حسون مع الباشا صالح رايس. وقد وفّى فعلا العثمانيون بوعودهم لأبي حسون ونزلت الإمدادات إلى بادس، ثم تقدمت القوات العثمانية مع أبي حسون الذي استُقبل بحفاوة من القبائل وأذعنوا له بالطاعة إلى أن وصلوا إلى تازة في أواخر 1553، وبعدها التقى الجيشان التركي والسعدي في مكان يدعى "كدية المخالي"، يقول الفشتالي صاحب مناهل الصفا :"وعندما التقى الجمعان بكدية المخالي من ساحة فاس ودارت رحى الحرب لاحت بارقة الظفر والظهور للإمام رضي الله عنه فزحزح الأتراك عن مراكزهم".

لكن كما يذكر هذا الإخباري فإن الجنود المرينيين الذين كانوا في الجيش السعدي التحقوا بأبي حسون فكان ذلك سببا لانهزام محمد الشيخ وانسحابه إلى مراكش، وإن كانت رواية الأسير المعاصر "باولو راكوتشو" تشير إلى أن الذي انسحب من الجيش السعدي هم 600 جندي تركي كانوا في خدمة الشيخ. ومهما يكن فقد دخل أبو حسون إلى فاس يوم 8 يناير 1554، وما لبث غير قليل حتى دبر الأتراك مؤامرة للقضاء عليه وعقد البيعة للسلطان العثماني سليمان القانوني. وقد انتهى الأمر بأن تمرد الفاسيون على الأتراك كما يروي المؤرخ المجهول

:"فبلغ الخبر أهل فاس البالي فخرجوا وأطلعوا بالشواقر والسلالم لفاس، فأشرف الترك من أسوار المدينة فخافوا. فعند ذلك فتحوا الباب ودخل الناس إلى السلطان ثم أرسل إلى كبراء الترك والرؤساء منهم وأمرهم بالخروج وتبعتهم محلتهم".

وبجلاء الأتراك من المغرب تواجه أبو حسون الوطاسي ومحمد الشيخ وجها لوجه، ووقعت حرب بينهم قرب عميرة دامت أياما انهزم فيها أبو حسون وقُتل. ودخل محمد الشيخ ظافرا إلى فاس، وأول ما قام به هو قتل الفقهاء الذين كانوا يؤلبونه ضده ويشيعون في الناس أن الوطاسيين أحق بالحكم من السعديين؛ وهم الونشريسي والزقاق في فاس وعلي حرزوز في مكناسة، يقول محمد الشيخ بعد قتله لهؤلاء :"الآن تمهد لنا الملك في المغرب بعد قتلنا هؤلاء الثلاثة". وواضح أن هؤلاء الفقهاء كانوا يعارضون السعديين بأشد ما تكون المعارضة ويحرضون على تصفية المؤيدين للسعديين، ففي بعض الكتب الإخبارية أن "الشيخ الزقاق كان يقول من قتل سوسيا كمن قتل مجوسيا". وقد أدرك محمد الشيخ أهمية استقطاب الفقهاء أثناء حصاره الأول لفاس سنة 1545، إذ لما امتنعت عليه ذُكر له أنه لن يفتح المدينة إلا إذا تنازل له عنها الفقهاء ومنهم عبد الواحد الونشريسي، ففي نزهة الحادي للإفراني أن محمد الشيخ كاتب الشيخ الونشريسي ووعده ومناه، لكن هذا الأخير لأسباب متعلقة بالفقه السياسي السائد رأى أن في عنقه بيعة للوطاسيين ولا يمكن نكثها. كتب الونشريسي يقول :"بيعة هذا السلطان في رقبتي ولا يحل لي خلعها إلا لموجب شرعي وهو غير موجود". وهذا ما حمل محمد الشيخ على تصفيته لما دخل فاس عنوة.

وثمة تفسير آخر يذهب إلى أن رفض علماء فاس لبيعة السعديين لم يكن ملتصقا بمسألة الشرعية فقط، بقدر ما عبر عن توتر العلاقة بين البادية والمدينة. وقد أشار المؤرخ المجهول من وجه خفي إلى سمة البداوة التي كانت تلوح على السعديين إلى حين دخولهم إلى فاس فعملوا على التحلي بأخلاق المدنية، يقول المؤرخ المجهول :"وحملوا أنفسهم على التأدب بآداب الحاضرة والتخلق بأخلاق المدينة". وغير مستبعد كذلك أن يكون للبعد الجغرافي جانب في تفسير هذا الرفض للسعديين، وهو بعد يظهر خلافا محتملا بين أهل الشمال وأهل الجنوب.

وكما قتل محمد الشيخ الفقهاء المناوئين فقد كان من سياسته الدينية أن حاول إخضاع الزوايا والتخفيف من وطأتهم في المجتمع المغربي. والسبب في ذلك حسبما يذكر الناصري أنه كان على وعي بما لهم من دور في اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسي، وكما يقول :"ألا ترى أن بيعة والده أبي عبد الله القائم لم تنعقد إلا بهم ولا ولج بيت الملك إلا من بابهم". ومن جهة أخرى كان يطالبهم برد الودائع التي كان المرينيون يقدمونها لهم، يقول

الناصري :"وكان السلطان المذكور يطالب أرباب الزوايا بودائع أمراء بني مرين ويتهمهم بها". ولهذا انتقل عدد من الزوايا ابتداء من 1551 من مساندة محمد الشيخ إلى المعارضة.

وبعد استئصال بني الوطاس وخلو الأمر لمحمد الشيخ؛ يذكر الإخباريون أن هذا السلطان السعدي تجاوز الضرائب الشرعية من الأعشار والزكاة، وفرض ضريبة جديدة يطلق عليها العامة من الناس اسم "النائبة". وقد عمل على تعميمها على جميع فئات المجتمع المغربي، وكما يقول الناصري :"ولم ينزه عنها شريفا ولا مشروفا حتى أرباب الزوايا". أما عن مقدارها فيذكر الإخباري :"وكان قدر هذه النائبة صحفة من الشعير وعشرين مدا من القمح لكل نائبة، وصاعا من السمن وكبشا لكل أربع نوائب".

وعلى العموم فقد تغيرت سياسة محمد الشيخ تماما بعد استراجعه لفاس سنة 1554، وخط خطوطا ديبلوماسية جديدة هي التي سيسير عليها خلفه لعدة عقود؛ وهي سياسة ديبلوماسية قائمة على الحذر من العثمانيين والتقرب من القوى المسيحية، ومن الوقائع التي تدل على ذلك نجد استجابة الملك البرتغالي في مراسلته المؤرخة بيونيو 1554 لطلب تقدم به محمد الشيخ عبر حاكم مازكان لدعم السعديين عسكريا عند الضرورة. وكان هذا الحلف السعدي مع الإيبيريين يوازيه حلف آخر عثماني مع الفرنسيين.